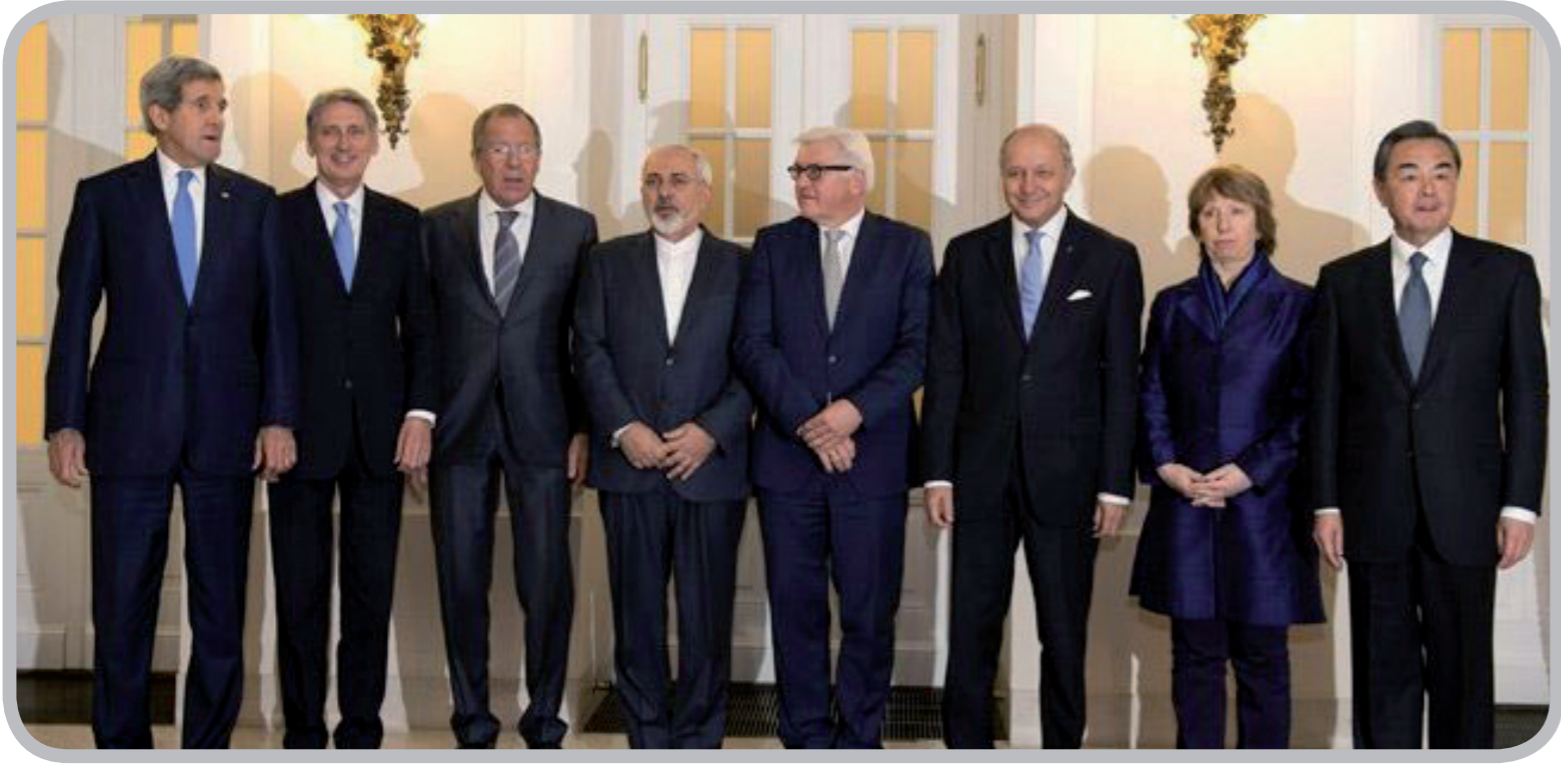


# انتصار سورية والعراق والمقاومة على الإرهاب سيرسم معالم التسوية المقبلة العقوبات على إيران هدفها إسقاط قرارها السياسي في مجال الطاقة النووية



لا يزال الملف الرئاسي يتصدر أولوية الاهتمام لدى وسائل الإعلام المحلية، فدعا الوزير السابق علي قانصو إلى انتخاب رئيس للجمهورية يحمل مواصفات الرئيس الوطني ويخدم جميع اللبنانيين وإلى دعم الجيش اللبناني وتسليحه ليكون قادراً على مواجهة الهجمة الإرهابية التي تهدد لبنان، مؤكداً أن انتصار سورية والعراق والمقاومة في حربهم ضد الإرهاب سيرسم معالم التسوية السياسية المقبلة.

وسلّطت بعض وسائل الإعلام الأضواء على الواقع الأمني في الجرد والتهديد الذي يشكله الإرهابيون، فأكد النائب الوليد سكركية أن مواجهة الإرهاب الذي ينخر في الجسد السوري ويحاول المس بالاستقرار والأمن في لبنان انطلاقاً من سورية يحتاج إلى تضافر الجهود وتعاون الدول للحد من خطره وذلك بتزايد الدعوات للتنسيق والتعاون بين لبنان وسورية لصد ومكافحة الإرهاب، مشيراً إلى أن لبنان لن ينسق مع سورية لمكافحة الإرهاب لأن القرار السعودي لا يريد أن يكون لبنان على علاقة جيدة مع جارتها سورية.

ملف النزوح السوري أيضاً كان مدار بحث ونقاش على طاولة الحوارات، فأوضح الوزير رشيد درياس أن الورقة التي سيحملها لبنان إلى المؤتمر الدولي للمانحين الذي يعقد في 31 الجاري في الكويت هي «خطة الاستجابة اللازمة السورية، مشيراً إلى أنه لمس من سفراء ألمانيا وبنكوكا وهولندا وسويسرا استعداداً كبيراً لمساعدة لبنان في ملف النزوح.

المصالحة التي حصلت في طرابلس برعاية الوزير فيصل كرامي كانت مادة رئيسية للحوار، فأكد عضو المكتب السياسي في «الحزب العربي الديمقراطي» علي قنصو أن الحزب كان يفضل لو كانت حركة كرامي أوسع وأشمل وعلى مستوى كل طرابلس علماً أننا نؤيد ونرحب بأي خطوة باتجاه الحل.

الملف النووي الإيراني والمستوى الذي وصلت إليه المفاوضات كانت في عيون المراقبين، فأكد الكاتب والمحلل السياسي الإيراني علي منتظري وجود جدية وشفافية عالية جداً من قبل الوفد الأميركي وأن المحادثات دخلت التفاصيل التقنية، متوقفاً إنجاز الاتفاق في نهاية حزيران المقبل، مشيراً إلى أن العقوبات الدولية التي تعرضت لها إيران أدت إلى الكثير من المشاكل الاقتصادية ولكن الهدف كان إسقاط القرار السياسي الإيراني في مجال الطاقة النووية والضغط على الشعب، مؤكداً أن الجميع شاهد تماسك الشعب مع النظام السياسي في إيران.

الملف الليبي شكل محور اهتمام أيضاً، فأكد القائد العام للقوات المسلحة الليبية خليفة بالباشم حفتر أن الجيش الليبي في حاجة إلى السلاح الروسي، معرباً عن رغبة قوية لدى بلاده بالتواصل مع روسيا باعتبارها دولة صديقة.



## سكركية لـ «أبناء فارس»: السعودية تمنح لبنان من التنسيق مع سورية لمكافحة الإرهاب

أكد عضو كتلة الوفاء للمقاومة النائب الوليد سكركية أن «مواجهة الإرهاب الذي ينخر في الجسد السوري ويحاول المس بالاستقرار والأمن في لبنان انطلاقاً من سورية يحتاج إلى تضافر الجهود وتعاون الدول للحد من خطره وذلك بتزايد الدعوات للتنسيق والتعاون بين لبنان وسورية لصد ومكافحة الإرهاب».

ولفت سكركية إلى أن «التنسيق والتعاون ضد الإرهاب ضرورة لكل من لبنان وسورية»، وشدد على «وجوب أن يكون التنسيق في هذا المجال أمنياً وعسكرياً».

وشرح سكركية أن «التنسيق له أهمية عملية بالغة الدقة لا سيما أن في لبنان أعداداً كبيرة من النازحين السوريين، كما توجد خلايا إرهابية نائمة تعمل على ضرب الاستقرار اللبناني كما تعمل على الإضرار بأمن سورية».

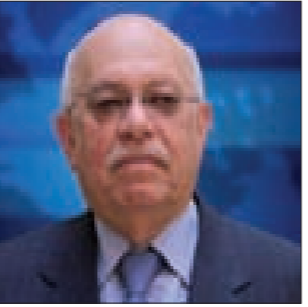
وأكد سكركية أن «أهمية هذا التنسيق الأمني والعسكري بين لبنان وسورية لضبط الحدود بين البلدين وللضغط على الجماعات الإرهابية المسلحة في جرد عرسال ولتحجيف مصادر تمويلها ودعمها».

وأشار إلى أن «الدور بين الدولتين في هذا المجال تكاملي للضغط على العناصر الإرهابية يتخلله تبادل للمعلومات وتنسيق لضرب العناصر الإرهابية على جانبي الحدود».

ورأى سكركية أن «لبنان لن ينسق مع سورية أمنياً وعسكرياً لمكافحة الإرهاب لأن هذه المسألة تتعلق بالقرار السعودي التي لا يريد أن يكون لبنان على علاقة جيدة مع جارتها سورية»، ولفت إلى أن «لبنان يتفادى الخلاف مع دول الخليج التي تتفق كلها مع الموقف السعودي بالنسبة لسورية».

وفيما أوضح أن «الاتفاقيات المشتركة بين البلدين تتيح بل تؤكد التعاون والتنسيق في مثل هذه الإحوا»، اعتبر أن «كل هذه الاتفاقيات اليوم بحكم المجددة والمعلقة وتحتاج إلى قرار سياسي من الجبهة اللبنانية لإعادة تفعيلها».

وأختمت العبيد المتقاعد: «بانتظار التفاهم السعودي السوري البعيد المنال في الأفق المنظور لن نشهد تنسيقاً لبنانياً مع سورية لمكافحة الإرهاب»، مذكراً بأن «رئيس الحكومة تمام سلام تابع لغريق 14 آذار وينتمي لتيار المستقبل الذي ياتمر بأوامر السعودية».



## درياس لـ «المرکزية»: لمست استعداداً لمساعدة لبنان في ملف النزوح

أوضح وزير الشؤون الاجتماعية رشيد درياس أن «الورقة التي سيحملها لبنان إلى المؤتمر الدولي للمانحين الذي يعقد في 31 الجاري في الكويت هي خطة الاستجابة اللازمة السورية والتي تطلب فيها مليارين ومئة ألف دولار خلال الفترة ما بين عامي 2015 - 2016»، مشيراً إلى أن «المبلغ مطلوب توفيره نقداً، لكننا بالطبع لن نرفض المساعدات المادية أو العينية».

وإذ لفت إلى أن الوفد اللبناني إلى المؤتمر «سيضم مبدئياً رئيس الحكومة تمام سلام ووزير الخارجية جبران باسيل وأنا، ووزير الشؤون الاجتماعية»، كشف أنه عقد قبل ظهر أمس اجتماعاً مع سفراء عدد من الدول، كان محور الأساس «كيف ستساعد هذه الدول لبنان في مؤتمر الكويت؟»، وشارك في الاجتماع سفراء ألمانيا وفرنسا وهولندا وسويسرا وأستراليا وكندا والكويت وإسبانيا واليابان، إضافة إلى المنسق الإنساني ونائب المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان روس مانتن».

وأشار درياس إلى أنه «لمس إيجابية استثنائية خلال اللقاء، وهذا ما شعرت به أيضاً خلال الاجتماع الأخير الذي عقده مع السفير الأميركي دافيد هيل»، مضيفاً: «لمست أيضاً لدى ألمانيا وبنكوكا وهولندا وسويسرا، استعداداً كبيراً لمساعدة لبنان في ملف النزوح»، مؤكداً: «أنا نأمل خيراً من مؤتمر الكويت».

على صعيد آخر، أوضح درياس أنه «لم يسجل أي تحفظ على مسألة قسم أعضاء هيئة الرقابة على المصارف، الذين عينوا في الجلسة الأخيرة لمجلس الوزراء، اليمين أمام رئيس الجمهورية عند انتخابه»، وقال: «كان هناك تحفظ لدى بعض الوزراء على هذه النقلة ومهمم وزير الشباب والرياضة عبد المطب حناوي، لكني لم أكن من المعترضين، إلا أنني اقترحت فقط تعيين أنذريه بندلي كحل وسط بعد أن سجل اعتراضاً على طريقة التعيين وعلى العضو الأوتونومي المقترح طوني شويري، لكن اتفق على إعادة تعيين سامي عازار، وهذا كل ما حصل».



## قانصو لـ «المنار»: قوى المقاومة أفضلت مشروع الفتنة لتفجير الأوضاع في المنطقة

أكد الوزير اللبناني السابق علي قانصو أن «انتصار سورية والعراق والمقاومة في حربها ضد الإرهاب سيرسم معالم التسوية السياسية المقبلة»، موضحاً: «أن قوى المقاومة أفضلت مشروع الفتنة كسبيل لتفجير الأوضاع وإحداث وقائع سياسية جديدة في المنطقة».

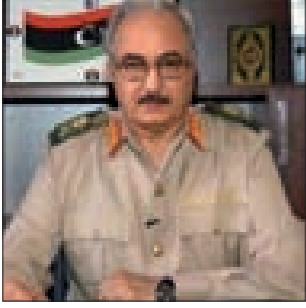
وأضاف قانصو أن «الإجراءات الميدانية للجيشين السوري والعراقي في محاربتهم الإرهاب ستنتهي الصراع بين المشروع الأميركي «الإسرائيلي» والإرهابي وحلفائه ومشروع محور المقاومة الذي يضم سورية والعراق وإيران والمقاومة لمصلحة مشروع المقاومة على ضوء التحولات والإنجازات الاستراتيجية التي تحققت».

ووصف قانصو الكلام عن دور الولايات المتحدة في الحرب ضد تنظيم «داعش» الإرهابي بالعراق بأنه «كلام مسرحي وليس دوراً فعلياً، إذ قامت بإنزال مساعدات للتنظيم الإرهابي باكتر من منطقة في العراق كسلاح وغيره»، مؤكداً أن توقيع الولايات المتحدة اتفاقاً مع تركيا لتدريب الإرهابيين وإرسالهم إلى سورية «يتناقض مع كل القرارات الدولية وشرعية حقوق الإنسان وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها».

وبين قانصو أن «الهدف من الحرب الإرهابية التي شنت على سورية والأمن على العراق من قبل الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة هو نشوء ما سموه الشرق الأوسط الجديد الذي أفضله المقاومة في حرب تموز 2006»، مشيراً إلى أن «دول وقوى هذا المشروع تريد إيقاعه من جديد ورسم مستقبل دول المنطقة بما يتناسب مع المصلحة «الإسرائيلية»، الأميركية الغربية على حساب شعوب المنطقة».

واعتبر قانصو أن «قوى ودوافع المشروع الأميركي في المنطقة هي في حالة نفع وحقوق وقلق بعد انتصار سورية على الإرهاب والتحالف القائم بين سورية ومحور المقاومة».

وفي الشأن اللبناني الداخلي، دعا إلى «انتخاب رئيس للجمهورية يحمل مواصفات الرئيس الوطني ويخدم جميع اللبنانيين وإلى دعم الجيش اللبناني وتسليحه ليكون قادراً على مواجهة الهجمة الإرهابية التي تهدد لبنان».



## حفتر لـ «سبوتنيك»: الجيش الليبي بحاجة إلى السلاح الروسي

أكد القائد العام للقوات المسلحة الليبية، المعين من حكومة طبرق، خليفة بالباشم حفتر، أن «الجيش الليبي بالتأكيد بحاجة إلى السلاح الروسي ولدينا رغبة قوية بالتواصل مع روسيا وهي دولة صديقة لم تكن بيننا وبينها أي شائبة طول فترة علاقاتنا».

وقال حفتر: «نحن نحتاج بالتأكيد إلى السلاح الذي كان معتمداً لدينا والذي تم تدريب أعداد كبيرة جداً من الليبيين عليه، السلاح الشرقي وروسيا الصديقة التي تعاملت معنا فترة طويلة في عهد معمر القذافي، ولكن بعددنا لم نتعامل، ولكن لدينا الرغبة الأيدي في أن نتواصل على هذا السلاح حتى لا نأخذ مدة طويلة من التدريب والتكثيف الخاص في استخدام هذا النوع من الأسلحة».

وأكد حفتر أنه يجب أن تكون لليبية علاقات طيبة مع الدول العظمى وأن روسيا بالتأكيد من هذه الدول، وقال: «لا بد أن تكون لدينا صلات بروسيا، فإذا نظرت لليبية كما نحن ننظر لها، فنحن بالتأكيد ستكون مستعدين وكل الاتصالات في التعامل لا بد أن تكون على أساس استراتيجي وليس على أساس مصلحة وقتية».

وأضاف القائد العام للقوات المسلحة الليبية: «روسيا دولة صديقة لم تكن بيننا وبينها أي شائبة طول فترة تعاملنا معها اعتباراً من 1969 وحتى اليوم، ولم تتدخل في أي شأن داخلي، وبالتالي نحن لا توجد لدينا أي شائبة تحول بيننا وبين التعامل مع هذا البلد الصديق».



# أكد لـ «البناء» و«توب نيوز» أن المحادثات النووية اتجهت نحو الشفافية الكاملة ودخلت مرحلة التفاصيل التقنية منتظري: إيران تريد استقرار العراق وعلاقتها مع سورية استراتيجية ومستعدة لتطمين السعودية

حاوود: محمد حمية

أكد الكاتب والمحلل السياسي الإيراني علي منتظري أن «العقدة الأساسية خلال المحادثات النووية كانت بخصوص إصرار إيران على رفع العقوبات الدولية عنها، لا سيما تلك المفروضة من الكونغرس الأميركي ولكن حتى الآن لم يستطع الرئيس باراك أوباما إعطاء ضمانات بذلك، لذا فإن اللوبي اليهودي والتيار الجمهوري يضغطان على الرئيس الأميركي باراك أوباما لعدم توقيع اتفاق شامل مع إيران».

وأوضح منتظري: «أن التوافق السياسي يعني بالنسبة إلى إيران اعتراف أميركا على طاولة المحادثات بحق إيران في امتلاك الطاقة النووية».

وتوسع منتظري في شرح تطورات المحادثات، معتبراً أنها اتجهت نحو الشفافية الكاملة ودخلت مرحلة التفاصيل التقنية.

وفي حوار مشترك بين صحيفة «البناء»

وقناة «توب نيوز» رأى منتظري أن «هناك أرضية مناسبة في المفاوضات، بخاصة في الجولتين الأخيرتين في المحادثات النووية بين إيران وجماعة الـ 1+5 لإنجاز اتفاق وتغاثم سياسي بين إيران وجماعة الـ 1+5 لكن المشكلة الرئيسية هي مع الجانب الأميركي، منذ سنتين حتى الآن المحادثات النووية تركزت على المفاوضات الثنائية بين إيران والولايات المتحدة، ولكن هناك إصرار إيراني على التحدث في أمور تتعلق بالملف النووي وليس بالمفاوضات السياسية في المنطقة، وبعد الجولة ما قبل الأخيرة أي مفاوضات فيينا كان من المنتظر توقيع الاتفاق لكن تم تأجيله بسبب ضغوطات من الوفدين الفرنسيين والبريطاني على الوفد الأميركي، وتاجلت المفاوضات، وبعد محادثات جنيف شهدنا تقدماً مهماً، وحيالاً وصلت إلى مناقشة الأمور الفنية التي تتعلق بالتكنولوجيا النووية ورفع الحظر والعقوبات الدولية على إيران من قبل الأنظار من الاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن والعقوبات الخاصة التي فرضها الرئيس الأميركي والعقوبات عبر الكونغرس، والعقدة الأساسية خلال المحادثات كانت بخصوص رفع العقوبات المفروضة من الكونغرس، وإيران كانت تريد من الوفد الأميركي الضمانات بأن الاتفاق الشامل يتضمن رفعاً نهائيًا لهذه العقوبات ومن كل الأطراف، وحتى الآن لم يستطع الرئيس باراك أوباما إعطاء ضمانات بذلك، لذا اللوبي الصهيوني والتيار الجمهوري يضغطان لعدم توقيع اتفاق شامل».

وأشار منتظري إلى أن «هناك جدية وشفافية عالية جداً من قبل الوفد الأميركي، وهذا ما عرف عنه وزير الخارجية الدكتور محمد جواد ظريف والسيد عباس عرجي كبير المفاوضين الإيرانيين»، معتبراً أن استراتيجية إيران في المفاوضات هي «متابعة مسارها دائماً، وخلال الشهرين الأخيرين اتجهت نحو الشفافية

الكاملة، وحضور وزير الطاقة الأميركي أحد كبار مسؤولي وزارة الطاقة الأميركية، وهو أكبر صالحي يوشر إلى تقدم ملموس جداً في المحادثات وبخاصة مع الجانب الأميركي، والوفدان يتابعان الآن الأمور التقنية».

وذكر منتظري بأن «الوفد الإيراني لم يتحدث كلمة واحدة على طاولة المحادثات النووية حول التطورات السياسية في المنطقة مع الجانب الأميركي»، موضحاً أن «التوافق السياسي يعني بالنسبة إلى إيران اعتراف أميركا على طاولة المحادثات بحق إيران في امتلاك الطاقة النووية».

وأضاف: «في الشق التقني، هناك خلاف مع أميركا حول عدد أجهزة الطرد المركزي التي تستعملها إيران التي تحاول المحافظة على عدد 10 آلاف جهاز، والمناقشة تدور أيضاً بين الوفدين على موضوع أي جبل ستستخدم إيران ومستوى اليورانيوم المخصب وموقع أراك ومستوى إنتاجه للبلوتونيوم، لكن إيران تصنع في الداخل كل أجيال التخصيب ولديها دراسات وبحث متقدمة عن طريقة التخصيب بالليزر».

ولفت منتظري إلى أن «المحادثات النووية دخلت التفاصيل التقنية، وفي نهاية حزيران ستوقع إنجاز الاتفاق وإلى حينها المحافظة على الاتفاق إلى توافق سياسي ولكن الأجواء الآن إيجابية جداً».

وعمّا إذا كانت أميركا قد طلبت من إيران خلال المحادثات المساعدة في حلف ملفات المنطقة، ذكر منتظري أنه «في المحادثات النووية بعد سقوط الموصل أرسلت أميركا رسائل إلى إيران تطلب تعاوناً إيرانياً أميركياً لمكافحة «داعش» وإيران رفضت ذلك، لكن على هامش المفاوضات أجريت محادثات سياسية مع الجانب الأميركي لكن على جدول الأعمال لا».

وإذا ما كانت الملفات الخلافية بين أميركا وإيران في المنطقة تستعد الاتفاق إلى أكثر من النووي، قال منتظري: «بالتأكيد ستؤثر التطورات السياسية والأمنية في المنطقة على

مسار المفاوضات بشكل مباشر، ويمكن أن نرى بعد فترة تطورات غير مرتقبة في العراق وسورية ولبنان واليمن وفلسطين المحتلة تؤثر في القرار السياسي الأميركي».

وعن الضغوط التي تتعرض لها أميركا في الكونغرس وكلام رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو، أوضح منتظري أن «الدول الإقليمية كالسعودية وقطر لا تؤثر في القرار الأميركي بل تنظر لها أميركا كحلفاء يجب أن تنسق معهم في إطار المصالح الأميركية في المنطقة، أما بالنسبة للموضوع «الإسرائيلي» فيختلف لأنه يتعلق بأمن «إسرائيل»».

وأضاف: «بالنسبة إلى التطورات السياسية في المنطقة إيران تعمل بحسب الاستراتيجية الإيرانية لأن علاقتها بسورية استراتيجية، وهناك مستشارون عسكريون إيرانيون في سورية في إطار دعم المقاومة الوطنية في الشرق الأوسط، وإيران لن تتخلي عن موقفها من سورية».

وعن ما قاله مستشار الرئيس الإيراني حسن روحاني الشيخ علي يونس في مؤتمر صحفي في العاصمة الإيرانية طهران، أوضح منتظري أن «موقف يونس لم يكن موقفاً سياسياً بل كان قراءة خاطئة جداً وخطأ سياسياً كبيراً جداً، وتوضيحه اللاحق يعتبر تراجعاً عن موقفه، لكن على رغم ذلك هو كان يتحدث عن أن بغداد ونظراً إلى ظروفها التاريخية والثقافية والدينية تعتبر العاصمة الثقافية لدول المنطقة كتركيا وباكستان وأفغانستان وإيران، ويونس كان وزيراً للأمن الإيراني ولكن يرحل سياسياً محتكاً، كما أن حديثه فسر بطريقة خاطئة ولم يكن من الضروري أن يتحدث بهذا الكلام».

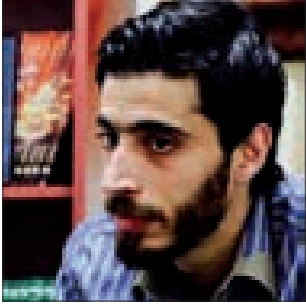
وعما إذا كانت السعودية تحتاح إلى أكثر من رسائل تطمين من إيران، أعرب عن اعتقاده بأن «السياسة الخارجية السعودية غير واضحة

والسعودية تدخلت بتطورات الأحداث في سورية كما تدخلت في لبنان، مشدداً على أن إيران تريد الأمن والاستقرار في العراق وهي تدعمه بالاستشارات العسكرية وإيضاً في اليمن تدافع عن الحركة الشعبية فيه».

وأضاف: «إيران تريد علاقات جيدة مع السعودية وأرسلت رسائل لها وتعتقد أن الخلافات التي ينقسم تجاه العلاقة مع إيران».

وعن الطرف الذي سيكسب بعد توقيع الاتفاق لفت منتظري إلى أن «جميع الأطراف تتوخى المحادثات على أساس ربح - ربح وتنازلات متبادلة، وإيران تنازلت عن بعض الأمور والخطوات في إطار التكنولوجيا النووية السلمية مثل تنازلت عن درجة تخصيب اليورانيوم إلى 20 في المئة وعن تطوير موقع أراك الذي يعمل بالماء الثقيل وعن زيادة عدد أجهزة الطرد المركزي في موقعي «ناتنز» و«فوردو»، بالتأكيد العقوبات الدولية على إيران أدت لكثير من المشاكل الاقتصادية ولكن الهدف كان إسقاط القرار السياسي الإيراني في مجال الطاقة النووية والضغط على الشعب ولكن خلال السنوات الأخيرة شاهدوا تماسك الشعب مع النظام السياسي في إيران».

بيد هذا الحوار كاملاً اليوم الساعة الخامسة مساءً، ويعاد بثه الحادية عشرة ليلاً على قناة «توب نيوز»، تردد 12034



## فضة لـ «النشرة»: عودة رفعت عيد مرتبطة بتسوية سياسية

أكد عضو المكتب السياسي في الحزب العربي الديمقراطي علي فضة أن الوزير السابق فيصل كرامي، «وعلى رغم الخطوة غير المكتملة التي قام بها في إطار ما أسماه لقاء تشاورياً لم تتم دعوتنا إليه، يبقى حليفنا وعلاقتنا لن تتأثر به، لا بل إننا متمسكون به لإتمام مصالحة حقيقية وشاملة في طرابلس».

وأشار فضة إلى أن «الحزب العربي الديمقراطي كان يفضل لو كانت حركة كرامي أوسع وأشمل وعلى مستوى طرابلس كلها، علماً أننا نؤيد ونرحب بأي خطوة باتجاه الحل»، ولفت إلى أن اللقاء التشاوري لم يكن مطروح «باعتماداً على أن شبيه حوار الأصدقاء وليس المتخاصمين».

وتطرق فضة لموضوع الأمين العام للحزب رفعت عيد، مشدداً على أن قضيته «سياسة بامتياز وليست قضائية»، لافتاً إلى أن عودته إلى الجبل مرتبطة ب«تسوية سياسية تشبه تلك التي أخرجته منه»، وقال: «يمكن أن يتم ذلك غداً أو بعد عام، فنحن نحاول معالجة الموضوع بتركه وصير».

وذكر فضة بأن عيد كان قد قال بوقت سابق أنه قادر على العودة في أي وقت، إلا أنه لا يفعل ذلك احتراماً للجيش والقضاء. وأضاف: «لم يعد يفتح العتب على الحلفاء وعلاقتنا بهم اليوم لا تزال مستمرة وجيدة وهي لم تتأثر بالعتب السابق».

وأشار فضة أن الساحة الطرابلسية «مفتوحة لكل الأجهزة الأمنية وعلى كل أنواع التفجيرات، علماً أن الوضع حالياً أفضل مما كان عليه سابقاً»، وطالب بعقد مصالحة تحضن الساحة الطرابلسية وتركيبية المجتمع الطرابلسي وتشكل درعاً حامية للمدينة بوجه كل من تسول له نفسه العيب بامتياز واستقرارها وسلامة أهلها».

وفي قضية اغتيال شقيق رئيس الحزب بدر عيد، أشار فضة إلى وجود موقفين يتم التحقيق معهم بعملية الاغتيال، لافتاً إلى أن القضية تأخذ منحها القانوني والقضائي. وقال: «الرسالة واضحة من الاغتيال وهي تشبه تلك التي وصلتنا بعد تفجير المهدي في الجبل، فبعد أن صدرت مذكرة بحث وتحرق بحق رفعت عيد كان الشارع غاضباً فجاء التفجير، وبعدها وجهت أصابع الاتهام مباشرة إلى حي المنكوبين في محاولة لإشغال فتنة، وهو السيناريو نفسه الذي شهدناه أخيراً، فبعد أن صدر حكم غيابي بحق رفعت عيد، تمت عملية الاغتيال وجهت أصابع الاتهام إلى بلدة الكويخات».

وأشار فضة إلى أن الحزب العربي الديمقراطي يبذل «جهداً استثنائياً بضبط شارع بعد كل محاولات إشغال الفتنة ولكن ذلك يصبح أصعب مع كل عملية»، وقال: «نحن أوكلنا للجيش حمايتنا وأمننا سيبقى من أمن مدينتنا».